الأحاديث والآثار الواردة في فتح الباري
شرح صحيح البخاري في كتاب الوضوء
(بَاب مايَقَعُ من النَّجَاسَاتِ في السَّمْنِ وَالْمَاءِ)
جمعًا وتخريجًا ودراسة

أ. أماني بنت محمد بن عبد المنان بنجر(*)

• **المقدمة:**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذي تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لايزيغ عنها إلا هالك، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أما بعد،،،

فإن من المتفق عليه بين المسلمين أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه المنزلة العظيمة التي تتبوؤها السنة النبوية ؛ كانت ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عمومًا، ومن المحدثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يدخروا وسعًا، ولم يألوا جهدًا في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فوضعوا لذلك منهجًا علميًا متميزًا فريدًا، كان هو المعيارَ الذي توزن به الأخبار، وكان هذا المنهج نتاجًا لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفّاظه، من زمن الصحابة ﷺ إلى أن استقرت

(*) محاضر في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة تخصص الحديث وعلومه.

قواعده، ورست أركانه، واتضحت معالمه، وأينعت ثماره في القرن الثالث الهجري، وما تلاه من عصور التدوين الذهبي.

ومن الأئمة الذين أسهموا في تشييد دعائم هذا المنهج، الإمام الكبير أمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري – رحمه الله تعالى – ولم تكن إسهامات هذا الإمام قواعد نظرية مجموعة في كتاب، وإنما كانت أعمالاً وتطبيقًا لتلك القواعد في ثنايا كتبه الكثيرة، ولعل أبرز كتب هذا الإمام بل أبرز كتب الحديث على الإطلاق، هو كتابه المشهور بـ "صحيح البخاري" ففي هذا الكتاب ظهرت عبقرية هذا الإمام، فهو تطبيق عملي ودقيق لقواعد هذا المنهج، فكان بحق أصح كتاب بعد كتاب الله عز جل.

ثم جاء من بعده بزمن حافظ زمانه، وشيخ وقته، العلامة الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني فشرح هذه الدرة النفيسة بأدق عبارة، وأوضح بيان، وضمنه فوائد علمية وفقهية جمة، وساق في ثنايا شرحه جملة من الأحاديث والآثار، يتابع بها حديث الباب، أو يستدل بها على مسألة فقهية، فأثرى المكتبة الحديثية بشرحه المنقطع النظير، والذي شهد ببراعته أهل العلم والفضل، وقال فيه الإمام الشوكاني مقولته الشهيرة عندما طُلب إليه أن يشرح صحيح البخاري: "لاهجرة بعد الفتح"

ورغبة مني في الإسهام بخدمة السنة النبوية المطهرة، على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، فقد اخترت أن أقوم بدراسة بعض الأحاديث والآثار التي أوردها ابن حجر في ثنايا شرحه الزاخر، ولسعة حجم الكتاب فقد اقتصرت في هذه المسئلة على دراسة باب واحد من هذا السفر العظيم وسميته :" الأحاديث والآثار الواردة في فتح الباري شرح صحيح البخاري في (بَاب ما يَقَعُ من النَّجَاسَاتِ في السَّمْنِ وَالْمَاءِ) "جمعًا وتخريجًا ودراسة "

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره :

تتمثل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره في النقاط التالية :

١- التعرف - عن قرب - على منهج الحافظ ابن حجر، ودقته في تتبع ألفاظ الحديث وجمعها، مع براعته الاستدلال والاستنباط، ومحاولة الاستفادة من ذلك.

٢- إن في مثل هذا البحث مجالاً لتطبيق قواعد مصطلح الحديث التي نص عليها الحافظ ابن حجر في بعض كتبه: ككتاب نخبة الفكر، وكتاب التقريب... وغيرها، من حيث الحكم على الحديث صحة وتضعيفًا، ومن حيث الحكم على الرجال جرحًا وتعديلاً.

خطة البحث :

تكون البحث من: مقدمة، ومبحث واحد، وخاتمة، وهي كالآتي :-

- المقدمة وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.
- والمبحث الوحيد في الموضوع: الأحاديث والآثار الواردة في "بَاب مَا يَقَعُ من النَّجَاسَاتِ في السَّمْنِ وَالْمَاءِ" (جمعًا وتخريجًا ودراسة)
- الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها.

منهج البحث :

بعون الله وتوفيقه، اتبعت في البحث المنهج التالي :

- ترقيم الأحاديث والآثار الواردة في الفتح، مع الإحالة إلى الجزء والصفحة من الطبعة السلفية التي علق عليها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز مع مقابلة المتن بالطبعات الأخرى

- توثيق الأحاديث التي عزاها الحافظ ابن حجر إلى مصادرها الأصلية إن وجدت.
- إذا أورد الحافظ سندًا للحديث اعتبرته أصلاً، وإلا فأنظر في كتب السنة، فإن كان متن الحديث موجودًا بلفظه في أحد الكتب فيعتبر سنده أصلاً، وإلا فأيهم أقرب لمتن الحديث
- إذا كان الحديث في الصحيحين يتم العزو إليهما، دون دراسة الإسناد، وإن لم يكن في الصحيحين فيتم العزو إلى من خرجه من أصحاب كتب السنة المشهورة والمتيسرة.
- إذا تكرر الحديث في نفس الباب لم أذكره، أما إن طال الفصل فسأشير إليه في الهامش.
- ترتيب مصادر التخريج على النحو التالي: الصحيحين، ثم السنن، ثم مسند الإمام أحمد ثم الكتب الأخرى مرتبة حسب وفاة مؤلفيها، مع ذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث.
- دراسة أسانيد الأحاديث وذلك بالاستعانة بكتب الجرح والتعديل، والتخريج، والعلل.
- عند ترجمة رجال الإسناد: إذا كان الراوي مجمعًا على توثيقه أوتضعيفه، أذكر ذلك بإيجاز، أما إذا كان الراوي مختلفًا فيه، فأفصل في ترجمته للوصول إلى القول الراجح فيه.
- الاعتماد في الحكم على إسناد الحديث على أقوال الأئمة السابقين ثم المعاصرين.
- إن صح الحديث من أحد طرقه فلا ألتزم بدراسة الطرق الأخرى للحديث.

- إذا كان الحديث ضعيفًا بينتُ سبب ضعفه، ثم بحثت عن المتابعات.
- الالتزام بتوضيح الغريب المذكور في نص الحديث الذي أورده ابن حجر، مع ضبط المشكل منها، وذلك بالاستعانة بكتب غريب الحديث واللغة.
- الترجمة لبعض الأعلام المذكورين في متن الفتح من غير المشهورين بإيجاز، ولا أترجم للأعلام المشهورين

قَالَ الإمامُ البخاريُ – رحمهُ الله تعالى – في كتابِ الوضوءِ:(بَاب مَا يَقَعُ من النَّجَاسَاتِ في السَّمْنِ وَالْمَاءِ)

وقال الزُّهْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ ما لم يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ أو رِيحٌ أو لَوْنٌ، وقال حَمَّادٌ: لَا بَأْسَ بِرِيشِ الْمَيْتَةِ، وقال الزُّهْرِيُّ في عِظَامِ الْمَوْتَى – نحو الْفِيلِ وَغَيْرِهِ –: أَدْرَكْتُ نَاسًا من سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بها، وَيَدَّهِنُونَ فيها، لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا، وقال ابن سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ: ولاَبَأْسَ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ.

١. (١ /٣٤٢) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

قوله (وقال الزهري) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه.

١. تخريج الأثر :

لم أقف على كتاب الجامع لابن وهب[١]، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق فقال: قال ابن وهب في موطأته: أخبرنا يونس بن يزيد عن الزهري قال: " كل ما فيه فضل عما يصيبه من الأذى، حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ به "[٢].

---

(١) كتاب "الجامع" أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، طبع بتحقيق: ديفيد ويل، القاهرة، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية سنة ١٣٦٨ هـ.

(٢) تغليق التعليق ١٤١/٢.

رجال الإسناد :

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، وهو ثقة حافظ.
- يونس بن يزيد بن أبي النجاد، أبو يزيد الأيْلِي[١]، حدث عن عكرمة والقاسم والزهري، وروى عنه الأوزاعي والليث وابن وهب، قال أحمد بن صالح المصري: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدًا، وقال أحمد بن حنبل: في حديث يونس عن الزهري منكرات، وسئل عنه مرة فقال: ثقة، وقال ابن سعد: كثير الحديث، وليس بحجة ربما جاء بالشيء المنكر، وكان ابن المبارك وابن مهدي يقولان: كتابه صحيح، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن حبان، وقال وكيع: سيء الحفظ، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث عالم بحديث الزهري وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلاً، مات سنة تسع وخمسين ومائة[٢].
- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر، روى عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وحبيب مولى عروة بن الزبير، وروى عنه أبان بن صالح وبكر بن وائل

---

(١) الأيْلِي: هذه بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن منهم: يونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٩٨/١.

(٢) انظر الطبقات الكبرى ٥٢٠/٧ والتاريخ الكبير ٤٠٦/٨ ومعرفة الثقات ٣٧٩/٢ والجرح والتعديل ٢٤٧/٩ والثقات ٦٤٨/٧ والتعديل والتجريح ١٢٤٣/٣ وتهذيب الكمال ٥٥١/٣٢ وتذكرة الحفاظ ١٦٢/١ وسير أعلام النبلاء ٢٩٧/٦ وتهذيب التهذيب ٣٩٦/١١ والتقريب ص٦١٤

ويونس بن يزيد الأيلي، فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين[1].

الحكم على إسناد الأثر :

هذا الأثر صحيح الإسناد إلى الزهري، ومذهب الزهري هذا صار إليه طوائف من العلماء.

٢. (١ /٣٤٢) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –
وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو – وهو الأوزاعي – عن الزهري.

٢. تخريج الأثر :

أخرج البيهقي هذا الأثر في السنن الكبرى، في كتاب الطهارة ، في جماع أبواب الماء الذي ينجس والذي لاينجس، باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير (٢٥٩/١) (١١٥٦) فقال: أخبرنا أبوبكر بن الحارث الفقيه قال: أنبأنا أبو محمد بن حيان قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن قال: حدثنا أبو عامر قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا أبوعمرو قال: حدثنا الزهري: في الغدير تقع فيه الدابة فتموت، قال: "الماء طهور ما لم يقل فتنجسه الميتة طعمه أو ريحه".

---

(١) انظر التاريخ الكبير ٢٢٠/١ والطبقات الكبرى (القسم المتمم) ١٥٧/١ ومعرفة الثقات ٢٥٣/٢ والجرح والتعديل ٧١/٨ والثقات ٣٤٩/٥ وحلية الأولياء ٣٦٠/٣ والتعديل والتجريح ٦٣٩/٢ وتهذيب الكمال ٤١٩/٢٦ وسير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥ وتذكرة الحفاظ ١٠٨/١ وتهذيب التهذيب ٣٩٥/٩ والتقريب ص٥٠٦.

رجال الإسناد :

- أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث التميمي الأصبهاني، أبو بكر، المقرئ النحوي الزاهد المحدث، نزيل نيسابور، حدث عن أبي الشيخ بن حيان وأبي بكر عبد الله بن محمد القباب وأبي الحسن الدارقطني، وحدث عنه البيهقي ومحمد بن يحيى المزكي ومنصور بن حيد، حدث بسنن الدارقطني، مات سنة ثلاثين وأربع مئة، عن إحدى وثمانين سنة[١].
- عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ، الإمام الحافظ محدث أصبهان، أبو محمد، طلب الحديث من الصغر، صاحب التصانيف، سمع من محمد بن عبد الله بن الحسن ابن حفص الهمداني، ومحمد بن أسد المديني صاحب أبي داود الطيالسي، وعبد الله وأبي بكر احمد بن عمرو البزار، وروى عنه ابن مندة وابن مردوية وأبو سعد الماليني وأبوسعيد النقاش، قال ابن مردويه: ثقة مأمون، وقال أبو بكر الخطيب: كان أبو الشيخ حافظًا ثبتًا متقنًا، وقال أبونعيم: كان أحد الأعلام وكان يفيد عن الشيوخ ويصنف لهم وكان ثقة، وقال الذهبي: ثقة إمام حافظ، من العلماء صاحب سنة واتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات، توفي سنة تسع وستين وثلاث مئة[٢].
- إبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه الأصبهاني، الحافظ القدوة، إمام جامع أصبهان أبوإسحاق، له رحلة واسعة، وكان ورعًا عابدًا يصوم الدهر ويدرى الحديث ويحفظ ويعرف أيضا بابن فِيْرَة الطيان، سمع

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ /٥٣٨.

(٢) انظر تكملة الإكمال ٢ /١٩٩ وسير أعلام النبلاء ١٦ /٢٧٦ وتذكرة الحفاظ ٣/٩٤٥ وميزان الاعتدال ٨/١٣٨.

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وبشر بن معاذ العقدى وأحمد بن منيع، وروى عنه أبو علي بن هارون والطبراني وأبو الشيخ وقال عنه: كان من معادن الصدق، وقال أبو نعيم: كان من العباد الفضلاء، رُوي أنه حدث بهمدان فأنكروا عليه واتهموه وأُخرج، وقال ابن الجوزي في الموضوعات: قال بعض الحفاظ لا تجوز الرواية عنه، قال أبو جعفر: سألت عنه بأصبهان فلم يعرفوه، وسُئل عنه محمد بن يحيى بن مندة فلم يحمده، مات سنة اثنتين وثلاث مئة وقد نيف على الثمانين[1].

- موسى بن عامر بن عمارة بن خُريم الناعم المُرِّي[2]، أبو عامر بن أبي الهَيْذام الدمشقي، روى عن الوليد بن مسلم فأكثر وابن عيينة وأبي ضمرة، وروى عنه أبو داود والنسائي في الكنى وأبو بكر بن أبي داود، قال ابن عدي: لموسى غير حديث مما يعز وجوده عن الوليد وعن غيره ويروي إفرادات، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة.

وقال في المغني في الضعفاء: صدوق تُكُلِّم فيه بلا حجة، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، مات سنة خمس وخمسين ومائتين[3].

- الوليد بن مسلم القرشي، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.
- أبو عمرو هو الأوزاعي الفقيه، وهو ثقة جليل.

---

(١) انظر طبقات المحدثين بأصبهان ٤٥٠/٣ وتاريخ مدينة دمشق ١٣٤/٧ وتكملة الإكمال ٤ /٥٢٢ وسير أعلام النبلاء ١٤ /١٤٢ وتذكرة الحفاظ ٢ /٧٤٠ ولسان الميزان ١ /١٠١ والكشف الحثيث ص٣٨.

(٢) المُرِّي: هذه النسبة إلى عدة قبائل منها: مرة غطفان وهو مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٢٠١/٣.

(٣) انظر الثقات ١٦٢/٩ والكامل ٣٥٠/٦ وتهذيب الكمال ٨٧/٢٩ والكاشف ٣٠٥/٢ والمغني في الضعفاء ٦٨٤/٢ وميزان الاعتدال ٥٤٦/٦ وتهذيب التهذيب ٣١٣/١٠ والتقريب ص٥٥٢.

الحكم على إسناد الأثر :

إسناد هذا الأثر الذي رواه البيهقي " ضعيف " فيه ابن متويه وهو ضعيف، ولكن تابعه محمد بن معاوية[١] عن الفريابي[٢] عند ابن عبد البر في التمهيد[٣] وهما ثقتان فارتقى الحديث لمرتبة الحسن لغيره، والله أعلم.

٣. (١ /٣٤٢) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

ولهذا نصر قول التفريق بالقلتين وإنما لم يخرجه البخاري لاختلاف وقع في إسناده، لكن رواته ثقات وصححه جماعة من الأئمة.

٣. تخريج الحديث :

روى حديث القلتين جمهرة من أهل العلم، فقد أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الطهارة باب مايُنَجِّس الماء (١٧/١) (٦٣) فقال: حدثنا محمد بن الْعَلَاءِ وَعُثْمَانُ بن أبي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ بن عَلِيٍّ وَغَيْرُهُمْ قالوا: حدثنا أبو أُسَامَةَ عن الْوَلِيدِ بن كَثِيرٍ عن مُحَمَّدِ بن جَعْفَرِ بن الزُّبَيْرِ عن عبد اللهِ بن عبد

---

(١) محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية الأموي المرواني القرطبي، أبو بكر، جلب إلى الأندلس السنن الكبير للنسائي وحمل الناس عنه، كان شيخًا ثقة محدثًا معمرًا، توفي سنة ٣٥٨هـ . سير أعلام النبلاء ٦٨/١٦.

(٢) جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، الإمام الحافظ الثبت، أبو بكر الفريابي القاضي، صاحب التصانيف النافعة، قال الخطيب: كان ثقة حجة من أوعية العلم ومن أهل المعرفة والفهم، وقال ابن عدي: كنا نشهد مجلس الفريابي وفيه عشرة آلاف أو أكثر، قال أحمد بن كامل: كان مأمونًا موثوقًا به، وقال القاضي الباجي: هو ثقة متقن، أنس من نفسه تغيرًا فتورع وترك الرواية، مات الفريابي سنة ٣٠١هـ. تاريخ بغداد ١٩٩/٧ وتذكرة الحفاظ ٦٩٢/٢ وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٤

(٣) انظر التمهيد ٣٣٥/١ وانظر أيضًا تغليق التعليق لابن حجر (١٤٢/٢).

الله بن عُمَرَ عن أبيه ﷺ قال: " سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الْمَاءِ ومايَنُوبُهُ من الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ، فقال ﷺ: " إذا كان الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لم يَحْمِلْ الْخَبَثَ " قال أبودَاوُد: وَهَذَا لَفْظُ ابن الْعَلَاءِ، وقال عُثْمَانُ وَالْحَسَنُ بن عَلِيٌّ عن مُحَمَّدِ بن عَبَّادِ بن جَعْفَرٍ قال أبو دَاوُد وهو الصَّوَابُ.

وساق له سندًا آخرًا (٦٤) فقال: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا حماد ح وحدثنا أبوكامل قال: حدثنا يزيد بن زريع عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر قال أبو كامل بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه " أن رسول الله ﷺ سُئل عن الماء يكون في الفلاة....".

وأخرجه أيضًا في بلفظ "فإنه لا ينجس" (٦٥) من طريق موسى بن إسماعيل قال: حدثنا حماد قال: أخبرنا عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي: "أن رسول الله ﷺ قال.... فذكره".

وأخرجه الترمذي في كتاب أبواب الطهارة، باب منه آخر (٩٧/١) (٦٧) بسنده إلى محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ.....".

وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء (٤٦/١) (٥٢) من طريق هناد بن السري والحسين بن حريث عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ... الحديث "، ولما أفرد الحسين بن حريث المروزي جعله عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه... (١٧٥/١) (٣٢٨).

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب مقدار الماء الذي لا ينجس (١/١٧٢).

(٥١٧) بسنده إلى محمد بن إسحاق به ولفظه: "لم ينجسه شيء".

وساقه أخرى (٥١٨) من طريق وكيع قال: حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه... الحديث وزاد فيه "أو ثلاثًا".

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٢٣) (٤٧٥٣) من هذا الوجه وبعين اللفظ، ومن طريق محمد بن إسحاق أخرجه باللفظين فقال في الأولى: "لم ينجسه شيء" (٢/٢٦) (٤٨٠٣)، وقال في الأخرى: "لم يحمل الخبث" (٢/٣٨) (٤٩٦١)، وبسنده إلى عاصم بن المنذر نحوه وزاد فيه قصة ولفظه: "إذا كان الماء قلتين أو ثلاثًا فإنه لا ينجس" (٢/١٠٧) (٥٨٥٥).

وأخرجه الدارمي في سننه في كتاب الطهارة، باب قدر الماء الذي لا ينجس (١/٢٠٢).

(٧٣١) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير به ولفظه "لم ينجسه شيء"، وأيضًا (٧٣٢) من طريق أبي أسامة عن الوليد ابن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير به ولفظه " لم يحمل الخبث".

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء، في جماع أبواب ذكر الماء الذي لاينجس والذي ينجس إذا خالطته نجاسة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها والدليل على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله: "الماء لاينجسه شيء" بعض المياه لاكلها وإنما أراد الماء الذي هو قلتان فأكثر لاما دون القلتين (١/٤٩) (٩٢) بسنده إلى الوليد بن كثير عن محمد

بن جعفر بن الزبير أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر حدثهم أن أباه عبد الله بن عمر حدثهم....." وذكر أيضًا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وذكر لفظي الحديث.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وقد اختلف على أبي أسامة فتارة يرويه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير (٤ /٥٧) (١٢٤٩) وتارة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر (٤ /٦٣) (١٢٥٣).

وبمثل هذا الاختلاف أخرجه الحاكم في مستدركه مرارًا (٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الطهارة، في جماع أبواب الماء الذي ينجس والذي لا ينجس، باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير، على الخلاف السابق (١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤).

وأخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الطهارة، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١ /١٣) (١) بسنده إلى الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير نحوه.

وهو في مسند الشافعي في باب ما خرج من كتاب الوضوء (١ /٧) قال فيه: أنبأنا الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر به، والثقة هو أبو أسامة كما دلت عليه الروايات السابقة.

وهو في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات، في الماء إذا كان قلتين أو أكثر (١/١٣٣) (١٥٢٥) يرويه بسنده إلى محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر به، وساقه أخرى في كتاب

الرد على أبي حنيفة، هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله ﷺ (٢٨١/٧) (٣٦٠٩٤) من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

وأخرجه عبد الرزاق مختصرًا في كتاب الطهارة، باب الماء لا ينجسه شيء وما جاء في ذلك (٨٠/١) (٢٦٦) عن إبراهيم بن محمد عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء".

رجال الإسناد (رجال أبي داود):

- محمد بن العلاء، وهو ثقة حافظ.
- عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، أخو أبي بكر بن أبي شيبة، روى عن بشر بن المفضل وجرير بن عبد الحميد وأبي أسامة حماد بن أسامة، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة، قال يحيى بن معين: هو ثقة أمين مأمون، أنكر أحمد بعض حديثه وقال: هذه الأحاديث موضوعة أو كأنها موضوعة وسئل عنه مرة فقال: ما علمت إلا خيرًا وأثنى عليه، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال أبوحاتم: هو صدوق، وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال الذهبي: لا ينكر له أن ينفرد بأحاديث غلط فيها وقد اعتمده الشيخان في صحيحيهما، قال ابن حجر: ثقة حافظ شهير وله أوهام، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين[1].

(١) انظر معرفة الثقات ١٣٠/٢ وضعفاء العقيلي ٢٢٢/٣ والجرح والتعديل ١٦٦/٦ وتهذيب الكمال ٤٧٨/١٩ وميزان الاعتدال ٤٩/٥ وتقريب التهذيب ص٣٨٦.

- الحسن بن علي بن محمد الهذلي[1]، أبو علي الخلال[2]، الحُلواني، نزيل مكة ومحدثها حدث عن أبي معاوية ووكيع بن الجراح وأبي أسامة، وحدث عنه الجماعة سوى النسائي، تكلم فيه أحمد ولم يحمده فقال: ما أعرفه بطلب الحديث ولا رأيته يطلب الحديث، وقال مرة أخرى: أهل الثغر غير راضين عنه وقال أبو داود: كان عالمًا بالرجال ولا يستعمل علمه، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتًا متقنًا، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الخطيب وابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين[3].
- حماد بن أسامة القرشي، مولاهم الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، روى عن زائدة بن قدامة وهشام بن حسان والوليد بن كثير، وحدث عنه الحميدي وأحمد والحسن الحلواني قال أحمد: كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطًا كيسًا صدوقًا، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث يدلس وتبين تدليسه، وثقه يحيى بن معين والعجلي وابن حبان، وقال الذهبي: حافظ ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلس وكان

---

(١) الهُذَلي: هذه النسبة إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وأكثر أهل وادي نخلة بالقرب من مكة من هذيل ينسب إليه كثير من العلماء . اللباب في تهذيب الأنساب ج٣/ص٣٨٣.

(٢) الخَلال: هذه النسبة إلى عمل الخل وبيعه، والمشهور بها: أبو علي الحسن بن علي الخلال الحلواني صاحب السنن . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٤٧٣/١.

(٣) انظر الجرح والتعديل ٢١/٣ وتاريخ بغداد ٣٦٥/٧ وتهذيب الكمال ٢٥٩/٦ وتذكرة الحفاظ ٥٢٢/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٩٨/١١ وميزان الاعتدال ٧٩/٨ وتهذيب التهذيب ٢٦٢/٢ والتقريب ١٦٢.

بآخره يحدث من كتب غيره، ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين، مات سنة إحدى ومائتين[١].

- الوليد بن كثير المخزومي، أبو محمد المدني ثم الكوفي، روى عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين وبشير بن يسار ومحمد بن جعفر بن الزبير، وروى عنه أبو أسامة وابن عيينة وعيسى بن يونس، وثقه ابن معين، وقال أبو داود: ثقة إلا أنه أباضي، وقال ابن سعد: له علم بالسيرة ومغازي رسول الله ﷺ وله أحاديث وليس بذلك، قال ابن حبان: كان إذا حفظ الشيء أتقنه، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن عيينة والساجي وابن حجر: صدوق، وقال الذهبي: ثقة حديثه في الكتب كلها، مات سنة إحدى وخمسين ومائة[٢].
- محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي، المدني، روى عن عبد الله بن عبد الله بن عمر وأخيه عبيد الله بن عبد الله وزياد بن سعد بن ضمرة، روى عنه ابن إسحاق وابن جريج والوليد بن كثير، قال محمد بن سعد: كان عالمًا وله أحاديث، وقال البخاري: قال لي زهير عن يعقوب

---

(١) انظر الطبقات الكبرى ٣٩٤/٦ ومعرفة الثقات ٣١٨/١ والجرح والتعديل ١٣٢/٣ والثقات ٢٢٢/٦ وتهذيب الكمال ٢١٧/٧ وسير أعلام النبلاء ٢٧٧/٩ وميزان الاعتدال ٣٥٧/٢ وتهذيب التهذيب ٣/٣ وطبقات المدلسين ص٣٠ والتقريب ص١٧٧وطبقات الحفاظ ص١٤٠.

(٢) انظر الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص٣٩٨ ومشاهير علماء الأمصار ص١٣٨ وضعفاء العقيلي ٣٢٠/٤ وتهذيب الكمال ٧٥/٣١ والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٨٤ وميزان الاعتدال ١٣٩/٧ وتهذيب التهذيب ١٣٠/١١ ولسان الميزان ٤٢٧/٧ والتقريب ص٥٨٣.

بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير وكان فقيهًا مسلمًا، وقال النسائي والدارقطني وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، روى له الجماعة، مات سنة بضع عشرة ومائة(١).

- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن المدني، كان وصي أبيه، روى عن أبيه وأبي هريرة وأسماء بنت زيد بن الخطاب ﷺ، وروى عنه عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر، وثقه وكيع وابن سعد والعجلي والنسائي وأبو زرعة وابن حبان وابن حجر، مات سنة خمس ومائة(٢).
- عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، الصحابي الجليل، كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ شديد التحرى والاحتياط والتوقى فى فتواه، مات سنة ثلاث وسبعين(٣).

الحكم على إسناد الحديث :

اختلف الرواة في هذا الحديث اختلافًا بينًا، حتى قال بعض أهل العلم عنه: هذا حديث مضطرب سندًا ومتنًا، فاضطرابه من جهة الإسناد جاء في موضعين:

---

(١) انظر الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص١١٢ والتاريخ الكبير ٥٤/١ والجرح والتعديل ٢٢١/٧ والثقات ٣٩٤/٧ والتعديل والتجريح ٦٢٢/٢ وتهذيب الكمال ٥٧٩/٢٤ وتهذيب التهذيب ٨١/٩ والتقريب ص٤٧١.

(٢) الطبقات الكبرى ٢٠١/٥ ومعرفة الثقات ٤٣/٢ والجرح والتعديل ٩٠/٥ والثقات ٦/٥ والتعديل والتجريح ٨٣٧/٢ وتهذيب الكمال ١٨٠/١٥ والكاشف ٥٦٦/١ والتهذيب ٢٥٠/٥ والتقريب ص٣١٠.

(٣) انظر الاستيعاب ٣ /٩٥٠ والإصابة ٤ /١٨١.

الأول: كون الوليد بن كثير يرويه مرة عن محمد بن جعفر بن الزبير ومرة عن محمد بن عباد بن جعفر.

الثاني: في جعله مرة من مسند عبدالله بن عبدالله بن عمر ومرة من مسند عبيدالله بن عبدالله بن عمر.

وأما اضطرابه من جهة المتن فهو في موضعين أيضًا:

الأول: أن لفظ الحديث عند بعض الرواة هو: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث" وهو عند غيرهم بلفظ: "إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء".

الثاني: ما ورد في بعض طرقه من زيادة لفظ: "أو ثلاثًا ".

وقد تصدى لهذا الاختلاف وبيانه جهابذة أهل العلم والتصنيف، فجمعوا طرق الحديث وتتبعوها وردوا على كل اختلاف مما سبق.

وخلاصة ما ذهبوا إليه:

أولاً: إن اختلاف الوليد على ابن جعفر وابن عباد لا يضر، فقد صح القولان جميعًا عن أبي أسامة، فإن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعًا فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر(١).

ثانيًا: إن كون الرواة يجعلونه تارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر فليس في ذلك اضطراب قادح، فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظًا انتقال من ثقة إلى ثقة، وعند التحقيق

(١) انظر سنن الدارقطني ١ /١٧ والمستدرك ٢٢٥/١

وُجد أن الصواب أنه: عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر[1].

ثالثًا: في قول الرواة تارة: " لم يحمل الخبث "وأخرى" لم ينجسه شيء "فإن كلا الروايتين تفسران بعضهما والمعنى أن الماء إذا بلغ القلتين لم ينجس بوقوع النجاسة فيه، أو أنه إذا بلغ القلتين لايقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة"[2].

رابعًا: الزيادة الواردة في بعض طرق الحديث بلفظ "أو ثلاثًا " هذا شك من الراوي ذكره غير واحد، وبغيره رواه الحفاظ عن حماد بن سلمة، وقول الذين لم يشكوا أولى[3].

وعلى الرغم من ذلك فإن من العلماء من توقف عن العمل به للخلاف السابق، أو لعدم ثبوت التحقق من معنى القلتين لديهم، ومنهم من رأى صحته ووجوب العمل به وهو الصواب – إن شاء الله –[4].

---

(١) انظر تلخيص الحبير ١/١٦.

(٢) المرجع السابق "بتصرف".

(٣) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١ /٢٣.

(٤) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١ /١٥ وعلل الحديث لابن أبي حاتم ١ /٤٤ والتمهيد لابن عبد البر ١ /٣٢٩ والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ١/٣٣ وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١ /٢٢ ونصب الراية ١ /١٠٤ وتذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص٢٢ وخلاصة البدر المنير ١/٨ وتحفة المحتاج ١/١٤١ ومصباح الزجاجة ١ /٧٥ والدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/٥٥ وإرواء الغليل للألباني برقم (٢٣) وتمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني ص٤٦.

٤. (١ /٣٤٢) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وخصص به حديث ابن عباس ﷺ مرفوعًا: " الماء لا ينجسه شيء "

وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم.

٤. تخريج الحديث :

أخرج هذا الحديث – بلفظه الذي أورده ابن حجر – :

النسائي في سننه في كتاب المياه (١/١٧٣) (٣٢٥) فقال: أخبرنا سويد بن نصر قال: حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ: "أن بعض أزواج النبي ﷺ اغتسلت من الجنابة، فتوضأ النبي ﷺ بفضلها، فذكرت ذلك له، فقال: "إن الماء لا ينجسه شيء".

والإمام أحمد في مسنده، في مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ غير مرة بطرق عدة كلها إلى سفيان عن سماك به، يورده مرة مختصرًا وأخرى بتمامه (٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢) (٢٥٦٦)(٢٨٠٦ ٢٨٠٧، ٢٨٠٨).

وابن خزيمة في صحيحه، في كتاب الوضوء، في جماع أبواب ذكر الماء الذي لا ينجس والذي ينجس إذا خالطته نجاسة، باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ في نفي تنجيس الماء بلفظ مجمل غير مفسر بلفظ عام مراده خاص (١/٤٨) (٩١) بسنده إلى شعبة عن سماك..، وأخرج نحوه أيضًا في باب إباحة الوضوء بفضل غسل المرأة من الجنابة (١/٥٧) (١٠٩) من طريق ابن المبارك ووكيع عن سفيان به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الطهارة مرارًا، مرة في باب المياه (٤ /٤٧).

(١٢٤١) مختصرًا من طريق أبي يعلى، وساق الحديث بتمامه في باب الأوعية، في ذكر إباحة اغتسال الجنب من الأواني التي اتخذت من خشب (٨٤/٤) (١٢٦٩) بسنده إلى الأحوص عن سماك عن عكرمة به عن وزاد فيها " اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة "، وأخرجه أيضًا في ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر ورد في المياه الجارية دون المياه الراكدة (٤٨/٤) (١٢٤٢) من طريق ابن المبارك عن سفيان.

وهو في مصنف عبد الرزاق في كتاب الطهارة، باب سؤر الحائض (١٠٩/١) (٣٩٦) من طريق الثوري.

وفي مسند أبي يعلى من طريق أبي معمر قال: حدثنا أبو الأحوص عن سماك... (٤ /٣٠١) (٢٤١١).

وفي المعجم الكبير للطبراني من طريق عبد الرزاق (١١ /٢٧٤) (١١٧١٤)، وساقه أخرى بسنده إلى شريك عن سماك به (٢٤ /١٧، ١٨) (٣٤، ٣٧).

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق شعبة عن سماك بن حرب (٢٦٢/١) (٥٦٥).

وهو عند البيهقي في السنن الكبرى، باب ما جاء في نزح زمزم (٢٦٧/١) (١١٨٥) من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ.

ولفظ "إن الماء لا يجنب":

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب (١٨/١) (٦٨) فقال: حدثنا مسدد قال: حدثنا أبو الأحوص قال: حدثنا سماك عن عكرمة... فذكره.

رجال الإسناد (رجال النسائي) :

- سويد بن نصر بن سويد المروزي الطوساني[1]، أبو الفضل، لقبه الشـــاه، روى عن ابن المبارك وابن عيينة وعلي بن الحسين بن واقد، وروى عنه الترمذي والنسائي وأحمد بن جعفر المروزي، وثقه النسائي وابن حبـــان والذهبي وابن حجر، مات سنة أربعين ومائتين[2].
- عبد الله بن المبارك المروزي، الحجة الحافظ، أبو عبد الرحمن، من أهل مرو، روى عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحميد الطويل، وروى عنه أبو أسامة حماد بن أسامة وسعيد بن منصور وسويد بن نصر، وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين وشعبة وابن مهدي والعجلي وابن حبان وابن حجر وغيرهم، مناقبه جمة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة[3].
- سفيان الثوري، وهو ثقة حافظ حجة ربما دلس.
- سِمَاك بن حرب، وهو صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ومن سمع منه قديمًا مثل سفيان وشعبة فحديثه عنه صحيح مستقيم.

---

(١) الطُوسَاني: هذه النسبة إلى طوسان، وهي قرية مـــن قـــرى مـــرو، وينســـب إليهـــا أبو الفضل سويد بن نصر، يعرف بالشاه وهو راوية ابن المبارك، وكان ثقة متقنًـــا. انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٢٨٨/٢.

(٢) انظر التاريخ الكبير ١٤٨/٤ والجرح والتعديل ٢٣٩/٤ والثقـــات ٢٩٥/٨ وتهـــذيب الكمال ٢٧٢/١٢ وسير أعلام النبلاء ٤٠٨/١١ والكاشف ٤٧٣/١ وتهذيب التهـــذيب ٢٤٥/٤ والتقريب ص٢٦٠.

(٣) انظر الطبقات الكبرى ٣٧٢/٧ والتاريخ الكبير ٢١٢/٥ والجرح والتعـــديل ٢٦٢/١ والثقات ٧/٧ ومعرفة الثقات ٥٤/٢ وتاريخ بغداد ١٥٢/١٠ وتهذيب الكمـــال ٥/١٦ وتذكرة الحفاظ ٢٧٤/١ وتهذيب التهذيب ٣٣٤/٥ والتقريب ص ٣٢٠.

- عكرمة القرشي أبو عبدالله، مولى ابن عباس ﷺ، أصله بربري، روى عن جابر بن عبدالله وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر بن الخطاب ﷺ، وروى عنه الأعمش وسماك بن حرب وعاصم الأحول، قال قتادة: عكرمة أعلم التابعين بسيرة النبي ﷺ، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة وهو ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه، ولا تثبت عنه بدعة، والثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، مات سنة أربع ومائة وقيل بعدها(١).

الحكم على إسناد الحديث:

قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم عنه: هذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه ولا يحفظ له علة، واستشكل على قوم لأن بعضًا من أصحاب شعبة يروونه عنه عن سماك عن عكرمة مرسلاً، ويرد عليهم بأن من وصله جماعة منهم الثوري وحسبك به حفظًا وإتقانًا، قال ابن عبد البر: وكل من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه والقول فيه قول الثوري(٢)، وقال ابن حجر: أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه شعبة وهو لايحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم(٣)، وتابعهما في سماك: أبي الأحوص وشريك ويزيد بن عطاء، وصححه الألباني(٤).

---

(١) انظر الطبقات الكبرى ٢٨٧/٥ والتاريخ الكبير ٤٩/٧ ومعرفة الثقات ١٤٥/٢ والجرح والتعديل ٧/٧ والثقات ٢٢٩/٥ والكامل ٢٦٦/٥ وتهذيب الكمال ٢٦٤/٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٢/٥ وتهذيب التهذيب ٢٣٤/٧ والتقريب ص٣٩٧.

(٢) انظر التمهيد لابن عبد البر ١ /٣٣٢.

(٣) انظر فتح الباري، كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة ١ /٣٦٠.

(٤) انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (١٩٢٧، ١٩٢٨)، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٣٦/١ و تلخيص الحبير ١٤/١.

٥. (١ /٣٤٢) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع، أخرجه ابن ماجة من حديث أبي إمامة ﷺ وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضًا.

٥. تخريج الحديث :

أخرج الحديث ابن ماجه في سننه، في كتاب الطهارة وسننها، باب الحياض (١/١٧٤).

(٥٢١) فقال: حدثنا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ وَالْعَبَّاسُ بن الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيَّانِ قالا: حدثنا مَرْوَانُ بن مُحَمَّدٍ قال: حدثنا رِشْدِينُ قال: أَنْبَأَنَا مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ عن رَاشِدِ بن سَعْدٍ عن أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إلا ما غَلَبَ على رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ".

رجال الإسناد : –

- محمود بن خالد السُّلمي، أبو علي الدمشقي، روى عن أحمد بن علي النمري ومحمد بن يوسف الفريابي ومروان بن محمد الطاطري، وروى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجة، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن حبان والذهبي وابن حجر، مات سنة تسع وأربعين ومائتين[١].
- عباس بن الوليد بن صُبْح الخلال، الدمشقي السلمي، روى عن إبراهيم بن عبد الله بن العلاء بن زبر ومحمد بن يوسف الفريابي ومروان بن محمد الطاطري، وروى عنه ابن ماجة وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، قال أبو

(١) انظر الجرح والتعديل ٢٩٢/٨ والثقات ٢٠٢/٩ والكاشف ٢٤٥/٢ وتهذيب الكمال ٢٩٥/٢٧ والتقريب ص٥٢٢.

داود: كتبت عنه كان عالمًا بالرجال عالمًا بالأخبار لا أحدث عنه، وكان مروان بن محمد وأبو مسهر يقدمانه، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حبان: مستقيم الأمر، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين[١].

- مروان بن محمد بن حسان الأسدي، الدمشقي الطَّاطَري[٢]، روى عن رشدين بن سعد وسفيان بن عيينة والليث بن سعد، وروى عنه عباس بن الوليد الخلال ومحمود بن خالد السلمي وبقية بن الوليد، وثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وصالح بن محمد وابن حبان والدارقطني والذهبي وابن حجر، وقال ابن معين: لابأس به وكان مرجئًا، وضعفه ابن حزم، روى له الجماعة سوى البخاري، مات سنة عشر ومائتين[٣].

- رِشْدين بن سعد بن مفلح المَهْري[٤]، أبو الحجاج المصري، روى عن إبراهيم بن نشيط وزبان بن فائد الحمراوي ومعاوية بن صالح

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٢١٥/٦ والثقات ٥١٢/٨ وتهذيب الكمال ٢٥٢/١٤ وميزان الاعتدال ٥٤/٤ وتهذيب التهذيب ١١٥/٥ والتقريب ص٢٩٤.

(٢) الطَّاطَري: يقال لمن يبيع الثياب البيض بدمشق ومصر طاطري، والمشهور بهذه النسبة مروان بن محمد الطاطري الدمشقي انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٢٦٨/٢.

(٣) انظر الجرح والتعديل ٢٧٥/٨ والثقات ١٧٩/٩ وتهذيب الكمال ٤٠٢/٢٧ والكاشف ٢٥٤/٢ ولسان الميزان ٣٨٣/٧ وتهذيب التهذيب ٨٦/١٠ والتقريب ص٥٢٦ وطبقات الحفاظ ص١٦١.

(٤) المَهْري: هذه النسبة إلى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة قبيلة كبيرة، ينسب إليها: أبو الحجاج رشدين بن سعد المهري من أهل مصر . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٢٧٥/٣.

حبان والذهبي، وقال الدارقطني: لابأس به يعتبر به إذا لم يحدث عنه متروك، وقال ابن حجر: ثقة كثير الإرسال مات سنة ثمان ومائة[١]

- أبو أمامة الباهلي ﷺ: اسمه صُدَي بن عجلان بن الحارث وقيل بن وهب، مشهور بكنيته، سكن مصر ثم انتقل منها إلى حمص فسكنها ومات بها، من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ، وأكثر حديثه عند الشاميين، توفي سنة إحدى وثمانين وقيل سنة ست وثمانين وهو ابن إحدى وتسعين سنة، وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله ﷺ[٢].

الحكم على إسناد الحديث :

حكم العلماء على هذا الحديث بالضعف لأن فيه رشدين :

قال الدارقطني: لم يرفعه غير رشدين بن سعد وليس بالقوي[٣]، وقال أبو حاتم الرازي: هذا يوصله رشدين بن سعد ورشدين ليس بقوى والصحيح مرسل[٤]، وقال الشافعي: هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله[٥]، وقال البيهقي بعد أن ساقه: والحديث غير قوي[٦].

---

(١) انظر الطبقات الكبرى ٤٥٦/٧ والتاريخ الكبير ٢٩٢/٣ ومعرفة الثقات ٣٤٧/١ والجرح والتعديل ٤٨٣/٣ والثقات ٢٣٣/٤ تهذيب الكمال ٨/٩ وسير أعلام النبلاء ٤٩٠/٤ والكاشف ٣٨٨/١ وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص١٠٢ وتهذيب التهذيب ١٩٥/٣ والتقريب ص٢٠٤.

(٢) انظر الاستيعاب ٧٣٦/٢، ١٦٠٢/٤ والإصابة ٣ /٤٢٠.

(٣) سنن الدارقطني ٢٨/١.

(٤) علل الحديث ٤٤/١.

(٥) اختلاف الحديث ٥٠٠/١.

(٦) سنن البيهقي الكبرى ٢٦٠/١.

وللحديث طريقين - غير طريق رشدين - وهما:

الطريق الأول : طريق بقية بن الوليد[1]: عند البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٩/١) (١١٥٩) قال: وأخبرنا أبو عبد الله قال: أنبأنا أبو الوليد قال: حدثنا الشاماتي قال: حدثنا عطية بن بقية بن الوليد قال: حدثنا أبي عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إن الماء طاهر إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيها".

الطريق الثاني: طريق حفص بن عمر بن ميمون[2]:

١. عند ابن عدي في الكامل (٢ /٣٨٩) قال: حدثنا ابن جوصاء قال: حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم قال: حدثنا حفص بن عمر عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة ﷺ... الحديث، قال ابن عدي عن بعد أن ساقه: هذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر.

٢. عند البيهقي (١١٦٠) فقال: أخبرنا أبو حازم الحافظ قال: حدثنا أبو أحمد

---

(١) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى له مسلم في المتابعات واحتج به الباقون، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون . انظر تهذيب الكمال ١٩٩/٤ والتقريب ص١٢٦.

(٢) حفص بن عمر بن ميمون العدني، أبو إسماعيل، الملقب بالفرخ، روى عن ثور بن يزيد والحكم بن أبان وشعبة وغيرهم، وعنه نصر بن علي الجهضمي وأبو الربيع الزهراني وعبد الواحد بن غياث، ضعيف وأحاديثه كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد . انظر المجروحين ٢٥٨/١ والكامل في ضعفاء الرجال ٣٨٩/٢ ولسان الميزان ٣٢٤/٢ وتهذيب التهذيب ٣٥٣/٢ والتقريب ص١٧٣.

الحافظ قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الدمشقي قال: حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم قال: حدثنا حفص بن عمر.... فذكره

ورُوِيَ الحديث مرسلاً :

من طريق الأحوص بن حكيم[١]:

١. عند عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الطهارة، باب الماء لا ينجسه شيء وما جاء في ذلك (١ /٨٠) (٢٦٤) عن إبراهيم بن محمد عن الأحوص بن حكيم عن عامر[٢] بن سعد أن النبي ﷺ قال: "لا ينجس الماء إلا ما غير ريحه أو طعمه أوما غلب على ريحه وطعمه".

٢. عند الدارقطني في السنن، في كتاب الطهارة، باب الماء المتغير(١/٢٨) (٢، ٥ ،٦).

قال الطحاوي بعد أن ذكر هذا الوجه: هذا منقطع ولايثبت ولا يحتج به[٣].

وقد جمع العلماء طرق الحديث ولم أجد من حكم له بالحسن – ولو

---

(١) الأحوص بن حكيم بن عمير، وهو عمرو بن الأسود العنسي، رأى أنسا وعبد الله بن بسر ﷺ، وروى عن أبيه وطاوس وراشد بن سعد، قال ابن المديني: هو صالح، وقال مرة: ثقة وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال العجلي: لا بأس به، ضعفه الجوزجاني والنسائي وأبو حاتم وابن حجر . انظر الضعفاء للنسائي ٢٠/١ والجرح والتعديل٣٢٧/٢ والمجروحين١٧٥/١ والكامل٤١٤/١ وتهذيب التهذيب ١٦٨/١والتقريب ص٩٦.

(٢) كذا في الأصل، ولعل صوابه (راشد بن سعد)، والله أعلم .

(٣) شرح معاني الآثار ١٦/١.

بوجه - على الرغم من تعدد طرقه[1]، بل إن الشوكاني نقل ما يفيد إلى أنه قد تعين الاحتجاج - في الحكم بنجاسة الماء إن تغير وصفه - بالإجماع لضعف هذا الحديث[2]، وبضعفه أيضًا حكم الألباني[3].

٦. (١ /٣٤٣) قال ابن حجر - رحمه الله تعالى -

قوله (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه.

٦. تخريج الأثر :

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطهارة، باب صوف الميتة (١ /٦٧) (٢٠٦) من طريق معمر عن حماد قال: " لا بأس بصوف الميتة، ولكنه يغسل، ولا بأس بريش الميتة "

رجال الإسناد :

- معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، روى عن إسماعيل بن أمية وأيوب السختياني وزيد بن أسلم وغيرهم، وروى عنه سفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وعبد الرزاق بن همام، وثقه ابن المديني وابن معين والعجلي والنسائي وابن حبان، قال الإمام أحمد بن حنبل: لا تضم أحدًا إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب، وقال

---

(١) انظر التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ٤٠/١ وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٢٦/١ ونصب الراية ٩٤/١ والدراية في تخريج أحاديث الهداية ٣٢/١ وتلخيص الحبير ١٥/١ وعمدة القاري ٣ /١٥٨.

(٢) انظر نيل الأوطار ١ /٣٥ وخلاصة البدر المنير ٨/١.

(٣) صحيح وضعيف الجامع برقم (١٧٦٥) والسلسلة الضعيفة برقم (٢٦٤٤).

أبوحاتم: انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا وكذا فيما حدث به بالبصرة، روى له الجماعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة[١].

- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، أبو إسماعيل الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي وأنس بن مالك ﷺ والحسن البصري، وروى عنه جرير بن أيوب البجلي وحماد بن سلمة ومسعر بن كدام، قال الإمام أحمد: مقارب الحديث فيما روي عنه سفيان وشعبة والقدماء، وأما غيرهم فقد جاؤوا عنه بأعاجيب، وقال معمر: ما رأيت أفقه من الزهري وحماد وقتادة، وقال شعبة: صدوق اللسان وقال مرة: لا يحفظ، وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار شوش، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ، وقال ابن عدي: كثير الرواية ويقع في حديثه أفراد وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به، كان الأعمش سيء الرأي فيه، وقال ابن سعد :كان ضعيفًا في الحديث واختلط في آخر أمره وكان مرجئًا، وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام، رُمي بالإرجاء، روى له مسلم مقرونًا بغيره والباقون، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها[٢].

---

(١) انظر معرفة الثقات ٢٩٠/٢ والجرح والتعديل ٢٥٦/٨ والثقات ٤٨٤/٧ وتهذيب الكمال ٣٠٣/٢٨ وتهذيب التهذيب ٢١٨/١٠ والتقريب ص٥٤١.

(٢) انظر الطبقات الكبرى ٣٣٢/٦ ومعرفة الثقات ٣٢٠/١ والجرح والتعديل ١٤٦/٣ والثقات ١٦٠/٤ والكامل ٢٣٥/٢ وتهذيب الكمال ٢٦٩/٧ وسير أعلام النبلاء ٢٣١/٥ وميزان الاعتدال ٣٦٤/٢ وتهذيب التهذيب ١٤/٣ والتقريب ص١٧٨.

الحكم على إسناد الأثر:

هذا الأثر صحيح الإسناد إلى حماد بن أبي سليمان، فيه معمر وهو ثقة، وأما حماد فعلى الرغم مما قيل فيه من ضعف حفظه إلا إنه حجة في الفقه على الصحيح، والله أعلم.

ويشهد له أثر آخر ساقه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن عون عن ابن سيرين قال: " الصوف والمرعز[1] والجز[2] والتل[3] لابأس به، وبريش الميتة " (١ /٦٧) (٢٠٥).

٧. (١ /٣٤٣) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ: " أنه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأسًا ".

٧. تخريج الأثر:

هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصفه في كتاب الطهارة، باب عظام الفيل (١ /٦٨) (٢١١) من طريق الثوري عن هشام عن ابن سيرين قال: "كان لا يرى بالتجارة بالعاج بأسًا".

---

(١) المرعز هو: اللين من الصوف، وقيل هو كالصوف يخلص من بين شعر العنز . انظر لسان العرب ٣٥٤/٥.

(٢) الجز: في الأصل هو قص الشعر والصوف، والجزة صوف نعجة أو كبش إذا جز فلم يخالطه غيره، والجمع جزز و جزائز . انظر النهاية في غريب الأثر ٢٦٨/١ ولسان العرب ٣٢٠/٥.

(٣) التلة: جماعة الغنم وأصوافها، وقيل التلة: الصوف فقط، سمي الصوف بالتلة مجازًا، وقيل التلة: الصوف والشعر والوبر إذا اجتمعت، ولا يقال لواحد منها دون الآخر تلة، ولا يقال للشعر تلة، ولا للوبر تلة، فإذا اجتمع الصوف والشعر والوبر عند رجل قيل: عند فلان تلة . انظر لسان العرب ٨٩/١١.

رجال الإسناد:

- سفيان الثوري، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ربما دلس.
- هشام بن عروة بن الزبير، وهو ثقة فقيه ربما دلس.
- محمد بن سيرين الأنصاري، كان ورعًا فقيهًا فاضلاً حافظًا.

الحكم على إسناد الأثر:

هذا الأثر صحيح الإسناد إلى ابن سيرين، ورجاله كلهم ثقات.

واختار جواز استعمال العاج أئمة من السلف منهم: عروة بن الزبير والثوري والليث ورواية عن الحسن وأبي حنيفة[١]، وكرهه قوم منهم: ابن عمر ﷺ وطاووس وعطاء والحسن ومعمر وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل[٢].

قَالَ الإمامُ البخاريُ – رحمهُ الله تعالى –

حدثنا إِسْمَاعِيلُ قال: حدثني مَالِكٌ عن بن شِهَابٍ عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد اللهِ عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ عن مَيْمُونَةَ – رضي الله عنها –: " أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عن فَأْرَةٍ سَقَطَتْ في سَمْنٍ، فقال: أَلْقُوهَا وما حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ وَكُلُوا سَمْنَكُمْ "

---

(١) انظر مصنف عبد الرزاق (٦٨/١)(٢١٤) ومصنف ابن أبي شيبة (٢٣١/٥) (٢٥٥٥٠) والأوسط (٢ /٢٨١).

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق (٦٨/١) (٢١٢) ومصنف ابن أبي شيبة برقم (٢٣٢٦٤، ٢٥٥٥٣، ٢٥٥٥٥، ٢٥٥٥٦) وسنن البيهقي (١ /٢٦) (٩٥) والأوسط (٢ /٢٨١) والتمهيد (٩ /٥٢) و (١٦ /١١٧).

٨. (١ /٣٤٣) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –
ووقع في رواية يحيى القطان وجويرية عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت رواه الدارقطني وغيره.

٨. تخريج الحديث:

لم أقف على هذا الحديث في سنن الدارقطني، إنما هو عنده من مسند ابن عمر وأبي سعيد ﷺ وليس فيه ذكر ابن عباس ولا ميمونة ﷺ، وذلك في كتاب الأشربة وغيرها، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك (٤ /٢٩١) (٨٠، ٨١، ٨٢).

وممن نص على أن السائلة هي ميمونة – رضي الله عنها – الإمام أحمد في مسنده (٦/٣٣٠).

(٢٦٨٤٦) قال: حدثنا محمد بن مُصْعَب قال: حدثنا الأوزاعي عَنِ الزهري عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد الله عَنِ ابن عَبَّاسٍ ﷺ عن مَيْمُونَةَ – رضي الله عنها – زَوْجِ النبي ﷺ: "أنها استَفْتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ في فَأْرَةٍ سَقَطَتْ في سَمْنٍ لهم جَامِدٍ، فقال: ألقوها وما حَوْلَهَا، وكُلُوا سَمْنَكُمْ".

رجال الإسناد:

- محمد بن مصعب بن صدقة القَرْقَسَائي[1]، روى عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ومالك بن أنس ومبارك بن فضالة، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ومحمد بن إسماعيل بن علية، قال أحمد بن حنبل: حديث القرقساني عن الأوزاعي مقارب، وسئل عنه مرة فقال: لا بأس به، وسئل ابن معين فقال: ليس بشيء لم يكن من

(١) القَرْقَسَائي: نسبة إلى مدينة على الفرات والخابور بالقرب من الرقة وهي قرقيسيا، ينسب إليها جماعة منهم: محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني، كان حافظًا إلا أنه كان كثير الغلط فضعف لذلك . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٢٧.

أصحاب الحديث، وقال الحافظ الخطيب: كثير الغلط لتحديثه من حفظه ويُذكر عنه الخير والصلاح، ضعفه النسائي وصالح بن محمد البغدادي وابن خراش وأبو حاتم وسئل أبو زرعة عنه فقال: صدوق في الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، روى له الترمذي وابن ماجة، مات سنة ثمان ومائتين[١].

- الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، وهو ثقة جليل.

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث "ضعيف" لضعف محمد بن مصعب، تابعه يحيى القطان وجويرية عن مالك عند الدارقطني – وقد ذكر هذه الرواية ابن عبد البر في التمهيد[٢] – وعليه فتعيين السائلة بأنها ميمونة – رضي الله عنها – هي زيادة مقبولة، والحديث يرتقي لمرتبة " حسن لغيره".

٩. (١ /٣٤٣) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك "في سمن جامد"

٩. تخريج الحديث :

أخرجه النسائي في سننه في كتاب الفرع والعتيرة[٣]، في الفأرة تقع

(١) انظر العلل ومعرفة الرجال ٥٩٩/٢ وضعفاء العقيلي ١٣٨/٤ والمجروحين ٢٩٣/٢ والكامل ٢٦٥/٦ والضعفاء لابن الجوزي ١٠٠/٣ وتهذيب الكمال ٤٦٠/٢٦ والمغني في الضعفاء ٦٣٤/٢ وتهذيب التهذيب ٤٠٤/٩ والتقريب ص٥٠٧.

(٢) التمهيد ٩ /٣٣.

(٣) الفَرَع: أول ما تلد الناقة وكانوا يذبحونه لآلهتهم فنهى المسلمون عنه، والعَتِيرة: هي الرجبية كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها وكانت في أول الإسلام فنسخ ذلك . انظر مشارق الأنوار ٦٥/٢.

في السمن (١٧٨/٧) (٤٢٥٩) فقال: أخبرنا يَعقُوبُ بن إبراهيم الدَّوْرَقِيُّ وَمُحَمَّدُ بن يحيى بن عبد الله النَّيْسَابُورِيُّ عن عبد الرحمن عن مَالِك عن الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد الله عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ عن مَيْمُونَةَ - رضي الله عنها -: " أَنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن فَأْرَةٍ وَقَعَتْ في سَمْنٍ جَامِدٍ، فقال: خُذُوهَا وما حَوْلَهَا فَأَلْقُوهُ".

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي[١]، أبو يوسف الدورقي[٢] روى عن إسماعيل بن علية وأبي أسامة حماد بن أسامة وعبد الرحمن بن مهدي، وروى عنه الجماعة وأبو زرعة وأبو حاتم، كان من الحفاظ، قال عنه أبو حاتم: صدوق، ووثقه النسائي وابن حبان والخطيب البغدادي وابن حجر، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين[٣].
- محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي

---

(١) العَبْدي: هذه النسبة إلى عبد القيس من ربيعة بن نزار وهو عبد القيس بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار ينسب إليه خلق كثير . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٣١٤/٢.

(٢) الدَوْرَقي: هذه النسبة إلى شيئين: أحدهما بلد بفارس وقيل بخوزستان وهو أصح يقال لها دورق، والثاني إلى لبس القلانس الدورقية، واختلف في أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم العبدي، فقيل: إن أصله من فارس، وقيل: نسبة إلى لبس القلانس الدورقية، وقيل: كان أبوه قد تنسك فقيل له دورقي فنسب ابنه إليه . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٥١٢/١.

(٣) انظر الجرح والتعديل ٢٠٢/٩ والثقات ٢٨٦/٩ وتاريخ بغداد ٢٧٧/١٤ وتهذيب الكمال ٣١١/٣٢ والتقريب ص٦٠٧.

النيسابوري، روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيري وأحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي، وروى عنه البخاري وأصحاب السنن، قال أحمد بن حنبل: ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام أهل زمانه، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين، وقال ابن حجر: ثقة حافظ جليل، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين(١).

- عبد الرحمن بن مهدي، وهو ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال.

الحكم على إسناد الحديث:

رواة هذا الحديث كلهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ما لم يخالفه الحفاظ، وقد رد قوم هذه الزيادة(٢)، والصواب قبولها، وبصحة الحديث حكم الألباني، وقد استوفى ابن عبد البر في كتابه التمهيد جمع طرق هذا الحديث، والحكم عليها(٣).

تابعه الأوزاعي عن الزهري في رواية الإمام أحمد عنه، وسفيان بن عيينة عند أبي داود الطيالسي(٤)، ورواه ابن أبي شيبة موقوفًا على ابن عباس ﷺ(٥).

---

(١) انظر الجرح والتعديل ١٢٥/٨ وتاريخ بغداد ٤١٥/٣ وتهذيب الكمال ٦١٧/٢٦ والتقريب ص٥١٢.

(٢) انظر تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٥٦٦/٢.

(٣) انظر التمهيد ٣٣/٩.

(٤) مسند الطيالسي (٣٥٥/١) (٢٧١٦).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة في كتاب العقيقة، ماقالوا في الفأرة تقع في السمن (١٢٩/٥) (٢٤٤٠٧).

وله شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ [1] عند الطبراني.

١٠. (١ /٣٤٣) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وزاد المصنف في الذبائح من رواية بن عيينة عن ابن شهاب "فماتت "

١٠. تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب إذا وَقَعَتْ الْفَأْرَةُ في السَّمْنِ الْجَامِدِ أوالذَّائِبِ (٥/٢١٠٥) (٥٢١٨) فقال: حدثنا الْحُمَيْدِيُّ قال: حدثنا سُفْيَانُ قال: حدثنا الزُّهْرِيُّ قال: أخبرني عُبَيْدُ اللهِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ أَنَّهُ سمع ابن عَبَّاسٍ ﷺ يُحَدِّثُهُ عن مَيْمُونَةَ –رضي الله عنها –: " أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ في سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ النبي ﷺ عنها، فقال: " أَلْقُوهَا وما حَوْلَهَا وَكُلُوهُ"

قَالَ الإمامُ البخاريُ – رحمهُ الله تعالى –

حدثنا عَلِيٌّ بن عبد الله قال: حدثنا مَعْنٌ قال: حدثنا مَالِكٌ عن ابن شِهَابٍ عن عُبَيْدِ اللهِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مَسْعُودٍ عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ عن مَيْمُونَةَ –رضي الله عنها –: " أَنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن فَأْرَةٍ سَقَطَتْ في سَمْنٍ، فقال: خُذُوهَا وما حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ " قال: مَعْنٌ حدثنا مَالِكٌ ما لَا أُحْصِيهِ، يقول: عن ابن عَبَّاسٍ عن مَيْمُونَةَ ﷺ

١١. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا، فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحيى بن يحيى وغيره.

(١) المعجم الأوسط للطبراني (٥٤/٣) (٢٤٥٢)

١١. تخريج الحديث:

ذكر ابن عبد البر في كتابه التمهيد من وافقه فقال: روى يحيى هذا الحديث فجود إسناده وأتقنه عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة ﷺ، وتابعه جماعة من الحفاظ منهم: عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن نافع والشافعي وإسماعيل بن أبي أويس وسعيد بن أبي مريم وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي وأشهب بن عبد العزيز وإبراهيم بن طهمان وزياد بن يونس ومطرف بن عبد الله وسعيد بن داود الزبيري وإسحاق ين عيسى الطباع وعبيد بن حيان كل هؤلاء يروونه عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ[1]، وتفصيل ذلك ما يأتي:

١. رواية يحيى بن يحيى، عند مالك في الموطأ في كتاب الجامع، باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدء بالأكل قبل الصلاة ص٥٨٣ (٤١٠٤).

٢. رواية عبد الرحمن بن مهدي، عند النسائي وأحمد: أما رواية النسائي فقد تقدم ذكر سنده وموضعها، وأما رواية أحمد فهي في مسنده، من حديث ميمونة بنت الحارث الهلالية – رضي الله عنها – زوج النبي ﷺ(٦/٣٣٥) (٢٦٨٩٠)

٣. رواية عبد الله بن نافع والشافعي، لم أقف عليهما.

٤. رواية إسماعيل بن أبي أويس، هي عند البخاري[2]، والبيهقي في السنن

(١) التمهيد لابن عبد البر ٩/٣٣.

(٢) صحيح البخاري، في كتاب الوضوء، باب مايقع من النجاسات في السمن والماء (١/٩٣) (٢٣٣).

الكبرى، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة (٩ /٣٥٢) (١٩٤٠٢)، وذكرها أبو نعيم في الحلية (٣٧٩/٣).

٥.رواية سعيد بن أبي مريم، ذكرها ابن عبد البر في التمهيد، بسنده إلى ابن أبي مريم (٣٧/٩).

٦.رواية زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، أخرج سندها الدارمي في السنن (٢ /١٤٩) (٢٠٨٦).

٧.رواية أشهب بن عبد العزيز، ذكرها ابن عبد البر في التمهيد، من طريق يونس بن عبد الأعلى.

٨.رواية إبراهيم بن طهمان، هي في مشيخة ابن طهمان ص١٢٩ (٧١)، وأشار إليها أبو نعيم في الحلية.

٩.روايتي زياد بن يونس ومطرف بن عبد الله، لم أقف عليهما.

١٠.رواية سعيد بن داود الزبيري، وهي في المعجم الكبير للطبراني (٤٢٩/٢٣)(١٠٤٢) وفي الأوسط له (٣٦٤/٣) (٣٤١٣) من طريق الحسن بن المتوكل، وكذا ذكرها صاحب تكملة الإكمال، باب الزبيري والزنبري (٨٢/٣) (٢٨٢٧) بسنده إلى سعيد بن داود (الزنبري).

١١.رواية إسحاق بن عيسى الطباع، لم أقف عليها.

١٢.رواية عبيد بن حبان، ذكرها أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، في تاريخ مدينة دمشق، في ذكر من اسمه عبيد (٣٨ /١٧١) بسنده إلى عبيد بن حبان قال: أنبأنا مالك.

١٢. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –
ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالقعنبي وغيره.

١٢. تخريج الحديث:

قال ابن عبد البر في التمهيد: رواه القعنبي والتنيسي وعثمان بن عمر ومعن بن عيسى وإسحاق بن سليمان الرازي وخالد بن مخلد ومحمد بن الحسن وأبو قرة موسى بن طارق وإسحاق بن محمد الفروي كل هؤلاء رووه عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ لم يذكروا ميمونة[١]، وتفصيل ذلك :-

١. رواية القعنبي، أخرجها ابن المنذر[٢] في الأوسط (٢ /٢٨٤) (٨٧٠) وأبو نعيم في الحلية (٣ /٣٧٩) وعند مالك في الموطأ ص٥٨٣ (٤١٠٥).

٢. رواية التنيسي وعثمان بن عمر، لم أقف عليهما.

٣. رواية معن بن عيسى، عند مالك في الموطأ ص٥٨٣ (٤١٠٥)، لكنها عند البخاري[٣] يتابع فيها معن يحيى بن يحيى وإسماعيل بن أبي أويس

---

(١) التمهيد ٩ /٣٤.

(٢) ابن المنذر: الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، وهو صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها: ككتاب المبسوط في الفقه، وكتاب الأشراف في اختلاف العلماء وكتاب الإجماع، مات سنة تسع وثلاث مائة .انظر سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٠ ولسان الميزان ٥/٢٧ وطبقات الحفاظ ص٣٣٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء (١/٩٣) (٢٣٤).

فيقول :حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس ﷺ عن ميمونة – رضي الله عنها –

٤. رواية إسحاق بن سليمان الرازي، لم أقف عليها.

٥. رواية خالد بن مخلد، أخرجها الدارمي في السنن[١].

٦. رواية محمد بن الحسن، عند مالك في الموطأ ص٥٨ (٢٠).

٧. رواية أبي قرة موسى بن طارق وإسحاق بن محمد الفروي، لم أقف عليها.

١٣. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ﷺ كأشهب وغيره.

١٣. تخريج الحديث:

تقدم الحديث عن رواية أشهب وأنه تابع فيها يحيى بن يحيى وابن أبي أويس.

لكن ابن عبد البر يقول: رواه ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ميمونة – رضي الله عنها – لم يذكر ابن عباس ﷺ، ورواه عنه يونس بن عبد الأعلى وأبو الطاهر والحارث بن مسكين، قلت: لم أقف على هذه الروايات.

ولأبي نعيم في الحلية ما يشير إلى أن ابن وهب تابع يحيى وابن أبي أويس[٢].

---

(١) سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب الفأرة تقع في السمن فماتت (١٤٩/٢) (٢٠٨٤).

(٢) انظر حلية الأولياء ٣ /٣٧٩

١٤. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة ﷺ: كيحيى بن بكير وأبي مصعب.

١٤. تخريج الحديث:

لم أقف على هاتين الروايتين، وقد أشار إليهما ابن عبد البر في التمهيد، وتابعه العيني[١] والزرقاني[٢].

١٥. (١ /٣٤٤)

ولم يذكر أحد منهم لفظة " جامد " إلا عبد الرحمن بن مهدي.

١٥. تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في كتاب الفرع والعتيرة، في الفأرة تقع في السمن (١٧٨/٧) (٤٢٥٩).

١٦. (١ /٣٤٤)

وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب.

١٦. تخريج الحديث:

تقدم ذكر موضعه وسنده، وهو في مسند الطيالسي (ص٣٥٥) (٢٧٦١)، في عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ﷺ.

---

(١) عمدة القاري ٣ /١٦٣ .

(٢) شرح الزرقاني ٤ /٤٨٤.

١٧. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا إسناده، فذكروا فيه ابن عباس وميمونة ﷺ وهو الصحيح.

١٧. تخريج الحديث:

رواية الحميدي عند البخاري، وهي في مسند الحميدي[١]، وعند الطبراني في المعجم الكبير[٢] والبيهقي في السنن الكبرى[٣].

وممن تابع الحميدي في الرواية عن ابن عيينة :-

١. مسدد بن مسرهد[٤] عند أبي داود، في كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن (٣/٣٦٤) (٣٨٤١)

٢. وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي[٥]، وأبو عمار[٦] عند الترمذي في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن (٤/٢٥٦) (١٧٩٨)

---

(١) مسند الحميدي (١/١٤٩) (٣١٢).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٢٣/٤٢٩) (١٠٤٣).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كسب الحجام، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة (٩/٣٥٢) (١٩٤٠٤).

(٤) مسددبن مسرهدبن مسربل الأسدي، ثقة حافظ، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين.انظر التقريب ص٥٢٨.

(٥) سعيدبن عبدالرحمن بن حسان المخزومي، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر التقريب ص٢٣٨.

(٦) أبو عمار هو الحسين بن حريث الخزاعي، ثقة، مات سنة أربع وأربعين ومائتين . انظر التقريب ص.١٦٦

٣. وقتيبة بن سعيد عند النسائي، في كتاب الفرع والعتيرة، في الفارة تقع في السمن (١٧٨/٧) (٤٢٥٨).

٤. والإمام أحمد بن حنبل في المسند، في حديث ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي ﷺ (٦ /٣٢٩) (٢٦٨٣٩).

٥. ومحمد بن يوسف[١] عند الدارمي في كتاب الطهارة، باب الفأرة تقع في السمن (١ /٢٠٤) (٧٣٨).

٦. وعلي بن عبد الله المديني[٢] عند الدارمي أيضًا، في كتاب الأطعمة، باب الفارة تقع في السمن فماتت (٢ /١٤٩) (٢٠٨٣).

٧. وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، في ما قالوا في الفارة تقع في السمن (٥ / ١٢٨) (٢٤٣٩٢).

٨. وإسحاق بن راهويه[٣] في مسنده، في مايروى عن ميمونة عن رسول الله ﷺ (٢٠٤/٤) (٢٠٠٧).

---

(١) محمد بن يوسف بن واقد الفريابي، ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين . انظر التقريب ص٥١٥.

(٢) علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . انظر التقريب ص٤٠٣.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن جنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله اثنتان وسبعون . انظر التقريب ص٩٩.

٩. وأبو خيثمة[١] عند أبي يعلى في المسند، في حديث ميمونة زوج النبي ﷺ (٥٠٦/١٢) (٧٠٧٨).

١٠. وابن المقرئ[٢] وسعيد بن بحر القراطيسي[٣] في المنتقى لابن الجارود[٤]، باب ما جاء في الأطعمة ص٢٢١ (٨٧٢).

١١. والحسن بن محمد الزعفراني، عند البيهقي في السنن الكبرى، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة (٣٥٣/٩) (١٩٤٠٣).

١٢. وعلي بن المديني عند الطبراني في المعجم الكبير، (٢٣ /٤٣٠) (١٠٤٤).

وقد روى الأئمة عن سفيان بن عيينة قوله في هذا الحديث: ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس ﷺ عن ميمونة – رضي الله

---

(١) هو زهير بن حرب بن شداد، أبو خثيمة النسائي، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو ابن أربع وسبعين . انظر التقريب ص٢١٧

(٢) هو الشيخ الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، ابن المقرئ، قال ابن مردويه في تاريخه: ثقة مأمون وقال أبو نعيم محدث كبير ثقة صاحب مسانيد، توفي سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة وله ست وتسعون سنة . سير أعلام النبلاء ١٦ /٣٩٨

(٣) هو سعيد بن بحر القراطيسي، أبو عثمان، ثقة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين . تاريخ بغداد ٩٣/٩

(٤) ابن الجارود: صاحب كتاب المنتقى في الأحكام، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، وكان من العلماء المتقنين المجودين توفي سنة سبع وثلاث مائة. تذكرة الحفاظ ٣ /٧٩٤

عنها – عن النبي ﷺ، ولقد سمعته منه مرارًا روى ذلك الحميدي[١]، وعنه البخاري في الصحيح[٢]، وابن المنذر في الأوسط[٣]، والبيهقي في السنن الكبرى[٤] وغيرهم.

١٨. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجودًا.

١٨. تخريج الحديث:

أخرج عبد الرزاق هذا الإسناد في مصنفه، في كتاب الطهارة، باب الفأرة تموت في الودك (١ /٨٤) (٢٧٩) فقال: وقد كان معمر أيضًا يذكره – يعني حديث الباب – عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة ﷺ، قال: وكذلك أخبرناه ابن عيينة.

رجال الإسناد:

- معمر بن راشد الأزدي، وهو ثقة ثبت فاضل.
- محمد بن شهاب الزهري، وهو فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت، روى له الجماعة، مات سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك.

---

(١) انظر مسند الحميدي (١ /١٤٩) (٣١٢).
(٢) انظر صحيح البخاري (٥ /٢١٠٥) (٥٢١٨).
(٣) انظر الأوسط لابن المنذر (٢ /٢٨٤) (٨٩٦).
(٤) انظر سنن البيهقي الكبرى (٩ /٣٥٣) (١٩٤٠٤).

الحكم على إسناد هذا الحديث:

إسناد هذا الحديث صحيح، تابع معمر كل من: الإمام مالك وابن عيينة في الرواية عن الزهري.

١٩. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وله فيه[١] عن ابن شهاب إسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ ولفظه: "سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، قال: إذا كان جامدًا فألقوها وما حولها وإن كان مائعًا فلا تقربوه"

١٩. تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق – في مصنفه – في كتاب الطهارة، باب الفأرة تموت في الودك (١ /٨٤) (٢٧٨) عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ﷺ قال: "سئل النبي ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، قال :" إذا كان جامدًا فألقوه وما حولها، وإن كان مائعًا فلا تقربوه".

رجال الإسناد:

- معمر بن راشد الأزدي، وهو ثقة ثبت فاضل.
- محمد بن مسلم بن الزهري، وهو إمام جليل متفق على جلالته وإتقانه.
- سعيد بن المسيب بن حزن، إمام فاضل أحد العلماء الأثبات الفقهاء.

---

(١) أي لمعمر، عند عبد الرزاق

الحكم على إسناد الحديث:

قال سفيان: ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ولقد سمعته منه مرارًا [١]، وقال البخاري: وهم فيه معمر ليس له أصل[٢]، كذا قال أبو حاتم[٣].

قال شمس الدين الحنبلي: لو لم يكن في الحديث إلا نسيان الزهري أو معمر لكان نسيان معمر أولى، باتفاق أهل العلم بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر، وقد اتفق أهل العلم على أن معمرًا كثير الغلط على الزهري[٤]، وممن خطأ معمر أيضًا أبو زرعة الرازي والدارقطني.

وقال الذهلي: الطريقان عندنا محفوظان لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر[٥]، ووافقه ابن حبان [٦]، وممن صحح الروايتين الإمام أحمد، وقال ابن رجب الحنبلي: ويدل على صحة رواية معمر أنه رواه بالإسنادين كليهما.

وأما التفريق بين الجامد والمائع فقد ذكره معمر عن الزهري بالإسنادين معًا [٧]، وقال ابن حجر: دل على أن حفظه من الوجهين ولم يهم

---

(١) صحيح البخاري (٥/٢١٠٥) (٥٢١٨).

(٢) علل الترمذي، ما جاء في الفأرة تموت في السمن ص٢٩٨ (٥٥٣) وسنن الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن (٤/٢٥٦) (١٧٩٨).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم، باب علل أخبار رويت في الأطعمة (٢/١٢) (١٥٠٧).

(٤) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٢/٥٧٣.

(٥) فتح الباري ١/٣٤٤.

(٦) صحيح ابن حبان (٤/٢٣٨).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/٨٤٠).

فيه[1]، وقال إسحاق بن راهويه: رجاله ثقات وهو غير محفوظ من هذه الطريق[2].

وحكم الألباني بضعفه وشذوذه[3]، وهو اختيار ابن تيمية - رحمه الله -[4].

ويظهر مما سبق - والله أعلم - أن سند هذا الحديث صحيح، ورجاله ثقات، وقد أثبت الوجهين جمع من الأئمة.

٢٠. (١ /٣٤٤) قال ابن حجر - رحمه الله تعالى -
رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولاميمونة ﷺ

٢٠. تخريج الحديث:

تقدم أن رواية معن بن عيسى للموطأ فيها ذكر ابن عباس ﷺ دون ميمونة، وأما رواية الموطأ الموجود بين أيدينا الآن - وهي رواية يحيى بن يحيى الليثي - ففيها ذكر ابن عباس وميمونة ﷺ، وذلك في كتاب الجامع باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدء بالأكل قبل الصلاة (٢/٩٧١) (١٧٤٨) قال: وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنِ ابن شِهَابٍ عن عُبَيْدِ الله بن عبد الله بن

(١) تلخيص الحبير (٣ /٤) (١١٢٥).
(٢) مسند إسحاق بن راهويه (٤/٢٠٥) (٢ - ٢٠٠٨)، انظر أيضًا العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٧/٢٨٥ وخلاصة البدر المنير ٢/٥٠ وسبل السلام ٣/٩ ونيل الأوطار ٩/٣٩.
(٣) انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (٧٢٥) والسلسة الضعيفة ٤/٤٠ برقم (١٥٣٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٢١/٥١٥ - ٥١٦).

عُتْبَةَ بن مَسْعُودٍ عن عبد الله ابن عَبَّاسٍ ﷺ عن مَيْمُونَةَ – رضي الله عنها – زَوْجِ النبي ﷺ: " أن رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ في السَّمْنِ، فقال: انْزِعُوهَا وما حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ "

قَالَ الإمامُ البخاريُ – رحمهُ الله تعالى –

حدثنا أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا مَعْمَرٌ عن هَمَّامِ بن مُنَبِّهٍ عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ عن النبي ﷺ قال: " كُلُّ كَلْمٍ يُكْلَمُهُ الْمُسْلِمُ في سَبِيلِ اللهِ، يَكُونُ يوم الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ، تَفَجَّرُ دَمًا، اللونُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمِسْكِ "

٢١. (١ /٣٤٥) قال ابن حجر – رحمه الله تعالى –

وزاد في الجهاد من طريق الأعرج عن أبي هريرة ﷺ " والله أعلم بمن يكلم في سبيله "

٢١. تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في كِتَاب الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب من يُجْرَحُ في سَبِيلِ اللهِ عز وجل (١٠٣٢/٣) (٢٦٤٩) فقال: حدثنا عبد الله بن يُوسُفَ قال: أخبرنا مَالِكٌ عن أبي الزِّنَادِ عن الْأَعْرَجِ عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: " وَالَّذِي نَفْسِي بيده لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ في سَبِيلِ اللهِ – وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ في سَبِيلِهِ – إلا جاء يوم الْقِيَامَةِ، وَاللونُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ "

• الخاتمة:

يعد العلامة الحافظ ابن حجر من العلماء الأفذاذ النقاد الذين تركوا لنا رصيدًا علميًا كبيرًا ومتنوعًا، وعلى طلبة العلم الاهتمام بهذا الإرث الجليل، ودراسته دراسة متخصصة، وكتابه "فتح الباري " من أشهر هذه الكتب وأشملها نفعًا، وأهم النتائج التي توصلت إليها كالتالي:

- أن كتاب " فتح الباري " يعد موسوعة علمية، في شتى المجالات، لما اشتمل عليه من فوائد حديثية، ولغوية، وفقهية، وتاريخية، مع قوة الاستدلال وبراعة الاستنباط.
- دقة الصناعة الحديثية عند الحافظ ابن حجر، وبراعته في جمع الدقائق الإسنادية واللطائف الحديثية، ومن ذلك: أنه ساق أثناء شرحه لحديث ميمونة – رضي الله عنها – " أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن... " ثلاثة عشر حديثًا أو رواية، كل ذلك حرصًا منه على جمع طرق الحديث وماورد فيه من اختلافات.
- التأثير العلمي لكتاب " فتح الباري " في عصر الحافظ ومن بعده، ويظهر ذلك جليًا من كثرة النقول والاعتماد عليه في غالب شروح السنة.
- لم ألاحظ خلال بحثي هذا تباينًا كبيرًا في منهج الحافظ ابن حجر وغيره من الأئمة في الحكم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، أو في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلاً
- من الأمور التي لا تقدح في العدالة عند الحافظ ابن حجر، أن يكون الراوي ممن يغشى السلطان، أو كان ممن رُمي ببدعة غير مكفرة... فيذكر أحاديث هؤلاء ويستشهد بهم ويصحح لهم والعبرة عنده صدق اللهجة والحفظ، حتى وإن انفرد.
- أن الحافظ ابن حجر قد يصحح لمن قال عنه في التقريب " صدوق " أومن قال عنه "مقبول " بمجموع طرق الحديث، أو لأن هناك من وثق هذا الراوي.

وختامًا: أسأل الله السداد والرشاد، وأن ينفعني به، وسائر المسلمين، ويهدينا إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ، وخدمتها والدفاع عنها، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه والتابعين.

• ثبت المصادر والمراجع:

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجيل – بيروت – ١٤١٢هـ، ط١.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار الكتب العلمية – لبنان/بيروت – ط٢.
- الأنساب، أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور السمعاني، دار الفكر – بيروت – ١٩٩٨م، ط١.
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، أبي العلا، دار الكتب العلمية – بيروت.
- تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتب الإسلامي ، ط١.
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦هـ – ط١.
- تلخيص الحبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني – المدينة المنورة – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب – ١٣٨٧هـ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر – ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢م، الطبعة: الأولى.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبي الفضل، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- سنن أبي داود ،: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤هـ–١٩٩٤م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار المعرفة – بيروت – ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت–، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن.
- سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور، دار النشر: دار العصيمي – الرياض – ١٤١٤هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.
- صحيح الترغيب والترهيب، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض – الطبعة الخامسة.
- صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٣٩٢هـ، الطبعة: الطبعة الثانية.
- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: المكتب الإسلامي.
- الضعفاء الكبير، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية – بيروت – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
- الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر – بيروت.
- طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مكتبة المنار – عمان – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥م، ط٢.
- غريب الحديث، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل ابن محمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش.
- الكواكب النيرات، تأليف: محمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي، دار النشر: دار العلم – الكويت.
- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند –.
- المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت– ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة – مصر.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- نزهة النظر شرح النخبة، تأليف: تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت – ١٤١٥هـ، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، دار النشر: دار الحديث – مصر – ١٣٥٧هـ، تحقيق: محمد يوسف البنوري.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

موسوعات الحاسب الآلي:

- برنامج مكتبة الألباني، الإصدار الأول.
- الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي، مركز التراث للبرمجيات.
- المكتبة الألفية للسنة النبوية، مركز التراث للبرمجيات، الإصدار الثالث.
- موسوعة الحديث النبوي الشريف، (الصحاح والسنن والمسانيد)، الإصدار الثاني، إنتاج موقع روح الإسلام
- مكتبة السيرة النبوية، مركز التراث للبرمجيات، الإصدار الأول.
- مكتبة علوم الحديث، مركز التراث للبرمجيات، الإصدار الأول.